الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CLP/50

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
2 May 2018
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياستها
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ١١-١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨
البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال المؤقت

قضايا المنافسة في سياق بيع الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية الكبرى

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

أصبح البعد الاقتصادي للأحداث الرياضية يكتسي أهمية متزايدة، وفي السنوات الأخيرة، أحدث بيع الحقوق السمعية البصرية ثورة في هذا القطاع. وقد أدى تكثيف المنافسة في سياق عدد مستقر من الأحداث الرياضية الكبرى إلى تحويل بيع الحقوق السمعية البصرية إلى تجارة مربحة قادرة على درّ إيرادات كبيرة. ويمثل اقتناء الحقوق السمعية البصرية كلفة هائلة لمقدمي المحتوى الإعلامي ومشغلي التلفزيون المدفوع الأجر ويشكل نسبة كبيرة من مجموع إنفاقهم على البرامج. ويخضع بيع وشراء الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية للقواعد المتعلقة بالمنافسة، ولا سيما حظر الاتفاقات المانعة للمنافسة بين المشاريع وإساءة استعمال المراكز المهيمنة. وقد أسفر النزوع إلى بث الأحداث الرياضية الهامة من خلال التلفزيون المدفوع الأجر أو نماذج الدفع حسب المشاهدة عن زيادة حادة في أعمال القرصنة والبث غير المشروع.

وتسلط هذه المذكرة الضوء على مساهمة إنفاذ قانون المنافسة في توفير إمكانية حصول المشاهدين على بث الأحداث الرياضية جنباً إلى جنب مع حماية متزنة للحقوق السمعية البصرية. وبالإضافة إلى ذلك، تنظر المذكرة في أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، لتكون مرجعاً للبلدان النامية.

GE.18-07000(A)
1807000

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة: الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

١- تشكل الرياضة نشاطاً اجتماعياً وثقافياً يمارسه ويقدره ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم، ويشارك فيها الناس لأسباب تتعلق بالصحة أو الترفيه أو التسلية أو المتعة. وتنطوي الرياضة على إمكانات للتوحيد وهي قادرة على تقليص الفروق بين الناس، سواء كانت عرقية أو جنسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. وتتجاوز الأبعاد الاجتماعية والثقافية للرياضة الحدود وتصل إلى جميع أنحاء العالم.

٢- وهناك مجموعة كبيرة من الأدلة على مساهمات قطاع الرياضة والترفيه، لا سيما لتحسين الصحة العامة والحد من الجريمة والسلوك غير الاجتماعي وتعزيز التماسك الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أدلة كثيرة على عدد من الآثار الاجتماعية الإيجابية من المشاركة في الرياضة والتمارين الرياضية. وتتمثل أحسن أنواع الأدلة في الفوائد المتصلة بالصحة، بما في ذلك خفض أو منع المشاكل الصحية البدنية والعقلية وزيادة الوفورات المحققة في تكاليف الرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على رأس المال الاجتماعي، هناك أدلة تفيد بأن الرياضة تشكل نوعاً من الغِراء الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بالترابط. وبينت الدراسات نتائج إيجابية، بما في ذلك فيما يخص الحد من التوترات الاجتماعية والإثنية وتعزيز العمل الجماعي والمشاركة المجتمعية، وبخاصة العمل التطوعي.

٣- وبدأ البعد الاقتصادي للرياضة يكتسي أهمية متزايدة. ويساعد تنفيذ حدث رياضي كبير في تطوير الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل، وتأمين تدفق رأس المال الأجنبي، وتشجيع اللاعبين والرياضيين، ويسهم بذلك إسهاماً كبيراً في التنمية الاقتصادية الوطنية. ولذلك يمكن القول إن للرياضة أثراً متعدد الأبعاد على المجتمع والاقتصاد[(١)].

٤- وثمة ارتباط وثيق بين الرياضة والإعلام. فالراغبون في مشاهدة الأحداث الرياضية لا يستطيعون دائماً الحضور شخصياً، ومن ثم الحاجة إلى طريقة مختلفة للمشاركة في التجربة الحية. ويمكن لمقدمي وسائط الإعلام أن يساعدوا في هذا الصدد عن طريق كفالة إمكانية الحصول على معلومات مباشرة عن الحدث من خلال التقارير الإخبارية و/أو التغطية المباشرة الكاملة عن طريق البث الحي. ولتوفير هذا البث الحي، يتعين على مقدمي الخدمات الإعلامية الحصول على حقوق النقل، التي تكتسي قيمة خاصة فيما يتعلق بالأحداث الرياضية العالية الجودة. ولذلك يميل المقدمون إلى تفضيل حيازة حقوق هذه الأحداث حيازة خالصة للاستفادة من الإيرادات المتأتية من الإعلان والرسوم المدفوعة من المشتركين.

أولاً- تطور بيع الحقوق السمعية البصرية وتأثيره على الأحداث الرياضية

٥- أدى بيع الحقوق السمعية البصرية في العقود الأخيرة إلى حدوث ثورة في القطاع الرياضي. ومن خمسينيات القرن الماضي إلى منتصف ثمانينياته، ظلت أسعار إعادة الإرسال منخفضة بفعل العدد المحدود من الأحداث الرياضية المبثوثة، وكان منظمو الأحداث يتلقون

(١) فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتسخير الرياضة لأغراض لتنمية والسلام، ٢٠٠٥، الرياضة كأداة للتنمية والسلام، التقرير النهائي.

تعويضاً قليلاً من هيئات الإذاعة إن تلقوه أصلاً. وبدأ هذا الوضع يتغير في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، مدفوعاً بالتحرير التدريجي لأسواق البث الإذاعي والتلفزيوني وبالتطورات التكنولوجية. وارتفع عدد الجهات الفاعلة باطراد في جانب الطلب. ونتيجة لذلك، واجهت هيئات الإذاعة العامة منافسة متزايدة من الهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر بالكبل والساتل ومشغلي الاتصالات. وأدى تكثيف المنافسة في سياق عدد مستقر من الأحداث الرياضية الكبرى إلى تحويل بيع الحقوق السمعية البصرية إلى تجارة مربحة قادرة على درِّ إيرادات كبيرة.

٦- وفي الوقت الحاضر، هناك علاقة تكافلية بين الرياضة ووسائط الإعلام. فالرياضة مصدر من مصادر المحتويات لقطاع وسائط الإعلام العامة والتجارية، الذي قد يذهب إلى حد استخدام الرياضة كحدث هام لزيادة عدد المشتركين في التلفزيون المدفوع الأجر. وبالمثل، يمثل بيع حقوق التلفزيون مصدراً أساسياً لتمويل المنظمات الرياضية والنوادي والرياضيين الذين يحصلون على مبالغ كبيرة عن حقوق التلفزيون والرعاية على السواء. ويكتسي المحتوى الرياضي عالي الجودة قيمة خاصة لمقدمي المحتوى الإعلامي على مختلف المستويات. ولمحتوى الرياضة قدرة فريدة على اجتذاب حصص كبيرة من الجمهور، ولا يمكن على العموم استبدال أنشطة ترفيهية أخرى به.

٧- ونظراً لتزايد الطلب على المحتوى العالي الجودة وعدد الأحداث العالية الجودة القادرة على اجتذاب جماهير كبيرة، أصبح هذا المحتوى من الموارد الشحيحة، الأمر الذي أسهم في زيادة الرسوم المتصلة بالحقوق زيادة كبيرة. ويمثل اقتناء الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية كلفة كبيرة لمقدمي المحتوى الإعلامي ومشغلي التلفزيون المدفوع الأجر ويشكل حصة كبيرة من مجموع إنفاقهم على البرامج. فقد أنفقت الهيئات الإذاعية في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٩ مثلاً حوالي ٥,٨ بليون يورو على اقتناء الحقوق، ويمثل ذلك ما يقرب من ١٧ في المائة من مجموع إنفاقهم على البرامج الذي بلغ ٣٤,٥ بليون يورو[٢].

٨- ومن أهم الحقوق وأكثرها جاذبية لمقدمي المحتوى الإعلامي الحقوق المتعلقة بالأحداث الرياضية الدولية والعالمية الكبرى والبطولات الرفيعة المستوى للرياضات الرئيسية. أما الأحداث الأخرى، مثل سباقات السيارات "فورمولا وان" والأحداث المتعلقة برياضات من قبيل الرغبي والتنس والكريكيت، فعادة ما تأتي بعيداً في المرتبة الثانية من حيث مجموع الإنفاق على الحقوق السمعية البصرية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الأحداث الأخرى التي تختلف شعبيتها لدى الجماهير من بلد إلى آخر، مثل التزحلق على الثلج في النمسا، وركوب الدراجات في بلجيكا، وكرة اليد في الدانمرك، والملاكمة في هنغاريا، والبيسبول في اليابان، وكرة السلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٩- وأخيراً، أدى النزوع الحالي إلى بث الأحداث الرياضية الهامة من خلال التلفزيون المدفوع الأجر أو التلفزيون القائم على الدفع حسب المشاهدة إلى زيادة حادة في القرصنة وعمليات إعادة الإرسال غير المشروعة.

(٢) European Parliament, 2017, Audiovisual rights in sports events: [A European Union] perspective, European Parliamentary Research Service briefing.

ثانياً- الأهمية الاقتصادية للبث الإذاعي والتلفزيوني في الرياضة

١٠- ارتفعت رسوم الحقوق الإعلامية للأحداث الرياضية العالية الجودة ارتفاعاً كبيراً في العقود الأخيرة. فعلى سبيل المثال، زادت رسوم كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) بأكثر من ٩٠٠ في المائة في العشرين سنة الأخيرة. وأصبح بيع الحقوق السمعية البصرية، بنسبة تتراوح بين ٤٠ و٦٠ في المائة، إحدى الركائز الرئيسية لتدفق الإيرادات للرياضات الاحترافية، إلى جانب عمليات الرعاية وبيع تذاكر الأحداث الحية والتسويق. وتحتل الإيرادات المتأتية من بيع الحقوق السمعية البصرية للمحتوى العالي الجودة مكانة مركزية بوجه خاص في مجال كرة القدم، حسبما ورد في *التقرير المالي للاتحاد الدولي لكرة القدم لعام ٢٠١٦* . وارتفعت الإيرادات العالمية المتأتية من تخصيص الحقوق السمعية البصرية لكأس العالم التي ينظمها الفيفا من ٨٤ مليون يورو في عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٢,٤ بليون يورو في عام ٢٠١٤. وكما يمكن توقعه، تختلف المبالغ المدفوعة في الأسواق الوطنية الفردية اختلافاً كبيراً. ففي الموسم ٢٠١٧/٢٠١٦، كانت رسوم الحقوق السمعية البصرية للرابطات الاحترافية الكبرى عالمياً، معبراً عنها بملايين اليوروهات، كما يلي: الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية (الولايات المتحدة) ٥٦٧ ٥؛ والدوري الإنكليزي الممتاز (٢٠ فريقاً من إنكلترا وويلز، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، ٠٤٤ ٣؛ والدوري الرئيسي للبيسبول (الولايات المتحدة) ٣٧٤ ٢؛ والرابطة الوطنية لكرة السلة (الولايات المتحدة) ٢٤٥ ٢؛ والدوري الإسباني (إسبانيا) ٤٥٠ ١؛ ودوري أبطال أوروبا (الاتحاد الأوروبي لكرة القدم) ٤٠٤ ١؛ والدوري الألماني (ألمانيا)، ١٥٩ ١؛ وسباق السيارات "فورمولا وان"، ٥٢٠.

١١- والألعاب الأوليمبية أكثر الأحداث الرياضية مشاهدة في العالم. فقد شاهد الألعاب في عام ٢٠١٦ نصف سكان العالم، مع ارتفاع الاستهلاك على الإنترنت ليصل إلى ٧,٢ بليون مشاهدة على منصات وسائط التواصل الاجتماعي، وهو ضعف الرقم الذي سجلته هذه الألعاب في عام ٢٠١٢. وفي الفترة الفاصلة بين الحدثين، زادت التغطية التلفزيونية بنسبة ١٣,٥ في المائة والتغطية الرقمية بنسبة كبيرة بلغت ١٩٨,٦ في المائة. وشكلت الحقوق السمعية البصرية أكبر مصدر لإيرادات الحركة الأوليمبية على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ومقارنة بإيرادات البث الإذاعي والتلفزيوني التي بلغت ١,٢ مليون دولارا من الألعاب الأولمبية لعام ١٩٦٠، قُدِّر أن إيراداتها في عام ٢٠١٦ بلغت ٤,١ بليون دولار ومثلت ٧٤ في المائة من مصادر إيرادات الألعاب[٣].

١٢- وتتضح الزيادة في الرسوم أيضاً من الأحداث الرياضية الرئيسية التي ينظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم. ففي عام ٢٠١٦، بلغت إيرادات الحقوق السمعية البصرية، بما فيها تلك المتعلقة بالبطولة الأوروبية، ١٨٥ ٣ مليون يورو، منها ٤٠٤ ١ ملايين يورو لدوري أبطال أوروبا و٣١١ مليون يورو للدوري الأوروبي. وفي عام ٢٠١٥، بلغت الإيرادات التي تلقتها المنافستان الأخيرتان ٣٩٥ ١ مليون يورو، وتبين منها أن الزيادة في فواتير الحقوق السمعية البصرية بلغت ١٨ في المائة في عام واحد[٤].

١٣- وفي عام ٢٠١٧، كان من المتوقع أن تدر الرياضة العالمية إيرادات تبلغ حوالي ٩١ بليون دولار. ومن المتوقع أن تزيد سوق الأحداث الرياضية على الصعيد العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٣,٦ في المائة في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

(٣) انظر https://www.olympic.org/broadcasters.

(٤) UEFA, 2017, *Financial Report 2015/2016*, Nyon, Switzerland.

ثالثاً- الطابع القانوني للحقوق السمعية البصرية

١٤- نظراً إلى الدور الاجتماعي للأحداث الرياضية وأثرها على الاقتصاد الكلي، يشكل رسم حدود ونطاق حمايتها القانونية تحدياً هاماً للمشرعين. ويرتبط جزء متزايد من القيمة الاقتصادية للرياضة بحقوق الملكية الفكرية. إلا أن هناك كثيراً من الآراء المتباينة فيما بين أصحاب المصلحة والمشرعين الوطنيين بشأن شكل ونطاق الحماية التي يجب منحها للأحداث الرياضية. فالمشاكل المتعلقة بالعلاقة بين الرياضة ووسائط الإعلام أصبحت ذات أهمية حاسمة لأن التغطية الإعلامية من المصادر الرئيسية لدخل الرياضات الاحترافية.

١٥- وعلى الصعيد الدولي، تناولت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشكل غير مباشر العلاقة بين وسائط الإعلام والرياضة من خلال المعاهدات والاتفاقيات المتصلة بحماية الحقوق ذات الصلة الخاصة بالمنتجين والمنظمات الإذاعية. ويمكن لهذه الأخيرة أن تنتج تسجيلات للأحداث الرياضية وأن تستفيد بذلك من حماية الحقوق ذات الصلة الممنوحة لمنتجي الأعمال السمعية البصرية، ومن ثم يُشترَط الحصول على إذنهم لاستنساخ التسجيلات وتوزيعها ونقلها إلى الجمهور.

١٦- وتنشئ الاتفاقية الدولية لحماية المؤدين ومنتجي التسجيلات الصوتية والمنظمات الإذاعية (١٩٦١) حداً أدنى من معايير الحماية الدولية للمنظمات الإذاعية وتنص على أن لديهم حقوقاً حصرية لمدة ٢٠ عاماً يأذنون أو يحظرون بموجبها بعض الأفعال، بما في ذلك إعادة بث أعمالهم الإذاعية، وتثبيت (تسجيل) هذه الأعمال، واستنساخ أعمالهم الإذاعية المثبّتة ونقل الأعمال التليفزيونية للجمهور إذا أُجري هذا النقل في أماكن مفتوحة للجمهور مقابل دفع رسوم للدخول. وتنص الاتفاقية على مستوى أساسي من الحماية، غير أن تطورات هامة في مجال التكنولوجيا وفي السوق قد حصلت منذ اعتماد الاتفاقية ولا تتطرق إليها هذه الأخيرة. وفي عام ١٩٩٧، شرع أعضاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية في استعراض للمعايير القائمة في إطار اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة الهدف منه إيجاد إطار قانوني دولي يحمي بصورة ملائمة وفعالة من قرصنة إشارات البث الإذاعي. وحتى الآن، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأن كيفية القيام بذلك وبشأن الحقوق الأخرى، إن وجدت، التي ينبغي إعطاؤها للهيئات الإذاعية.

١٧- ولا ترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في تشريعاتها الداخلية، أن الأحداث الرياضية مؤهلة لهذه الحقوق ذات الصلة نظراً لعدم وجود أي شكل من أشكال التعبير المبتكر أو الإبداعي، وعدم إمكانية التنبؤ وعدم اليقين في تنفيذ الأحداث وعدم وجود سيناريو أو عقدة فيما يخص الألعاب والمسابقات. وأكدت محكمة العدل الأوروبية هذا التفسير في عام ٢٠١١، في حكمها الصادر في قضية *Football Association Premier League Limited and Others v. QC Leisure and Others* و*Karen Murphy v. Media Protection Services Limited*. وترى محكمة العدل أن الأحداث الرياضية، ولا سيما مباريات كرة القدم، التي تخضع لقواعد اللعبة، لا تترك أي مجال للحرية الإبداعية لأغراض حقوق المؤلف، وهي لذلك مستبعدة من حماية حقوق المؤلف. بيد أن استنساخ الأعمال السمعية البصرية أو توزيعها أو نقلها إلى الجمهور لا يزال يتطلب إذناً من أصحاب الحقوق.

رابعاً- الإطار القانوني للحصول على الأحداث الرياضية الكبرى

١٨- تم تبرير استحداث التشريعات المتعلقة بالأحداث الرياضية الكبرى بادعاءات تفيد بأن تغطية الأحداث الرياضية البارزة ستنزع إلى الهجرة من البث المجاني على الأثير إلى التلفزيون المدفوع الأجر في حال عدم وجود هذه التشريعات. ومنذ تسعينيات القرن الماضي، في أوروبا على وجه الخصوص، تحولت التغطية التلفزيونية الحية لأحداث كرة القدم المحلية الرفيعة المستوى إلى حد كبير من البث المجاني على الأثير إلى التلفزيون المدفوع الأجر. وفي الولايات المتحدة، كانت هجرة التغطية نحو التلفزيون المدفوع الأجر أقل وضوحاً، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً ملحوظاً في توافر برامج الأحداث الرياضية العالية الجودة من التلفزيون المجاني على الأثير إلى التلفزيون بالكبل و/أو بالساتل المدفوع الأجر. فعلى سبيل المثال، كان هناك بعض الخلاف عندما اقتنت "شبكة البرامج الترفيهية والرياضية" للهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر حقوق البث التقليدي لبرنامج كرة القدم الأمريكية مساء الإثنين ابتداءً من عام ٢٠٠٦، بعد أن كان متاحاً للمشاهدين على شبكة التلفزيون المجاني على الأثير لأكثر من ٣٠ عاماً.

١٩- وقد عاد نمو التلفزيون المدفوع الأجر بفوائد كبيرة على المشاهدين والمنظمات الرياضية على السواء إلا أن ذلك لا ينتقص من الدعوة إلى وضع تشريعات للأحداث الرئيسية، وهي دعوة قائمة على قدرة هذه الأحداث على تعزيز و/أو حفظ الجنسية الثقافية. ويعكس تنظيم البث الرياضي على الصعيد الوطني تقاليد محلية تاريخية وسياسية وثقافية معينة. ويمكن، لأغراض التحليل المقارن، تمييز أنواع مختلفة من اللوائح في هذه السوق.

٢٠- أولاً، في أنظمة السوق الحرة، يُترك البث الرياضي للسوق، بموجب إطار تنظيمي أقل صرامة، لضمان تغطية تلفزيونية مجانية على الأثير للأحداث الكبرى. ويمكن وصف البث الرياضي في البرازيل وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة على أنه يخضع للسوق في معظمه نظراً لعدم وجود تشريعات فيما يتعلق بالأحداث الرياضية الكبرى. وفي الولايات المتحدة، كان اعتماد نهج السوق الحرة سمة مميزة للبث الإذاعي منذ نشأته. وهناك ثلاث نقاط رئيسية في هذا الصدد، توضح النقطتان الأوليان منها نهج السوق الحرة. أولاً، انهزمت خدمة البث الإذاعي العامة أمام الشبكات التجارية في عمليات تقديم العطاءات للحصول على حقوق الأحداث الرياضية الشعبية. ثانياً، في سبعينيات القرن الماضي، ووجهت قواعد لجنة الاتصالات الاتحادية، وهي الهيئة الوطنية القائمة على تنظيم البث الإذاعي، التي وضعتها لمنع حيازة هيئات البث الإذاعي بالكبل لحقوق بث أحداث معينة، مثل السلسلة العالمية للدوري الرئيسي للبيسبول والسوبر بول للدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية والألعاب الأولمبية، بطعن موفّق أمام المحكمة بدعوى أنها تنتهك الحق في حرية التعبير المنصوص عليه في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة. ولكن، على الرغم من هذين التطورين، لا تزال الهيئات المذيعة للبرامج التجارية المجانية على الأثير تضطلع بدور قيادي في البث الرياضي. ثالثاً، وُضع قانون البث الرياضي (١٩٦١) لضمان مراعاة قوانين المنافسة في الولايات المتحدة السمات الخاصة للبث الرياضي وترخيص البيع الجماعي للحقوق السمعية البصرية من جانب الرابطات الوطنية الرئيسية.

٢١- ثانياً، في الأنظمة التي توجد فيها لوائح قوية مثل أستراليا والهند، تُمنَح هيئات الإذاعة العامة أو الهيئات الإذاعية التجارية المجانية على الأثير دوراً مهيمناً في البث الرياضي. فعلى سبيل

المثال، تنص التشريعات في الهند على حماية تنظيمية قوية لتغطية الأحداث الرياضية الكبرى على التلفزيون المجاني على الأثير من جانب هيئة الإذاعة العامة دوردارشان. ويمنع قانون إشارات البث الرياضي (التقاسم الإلزامي مع براسار بهاراتي) لعام (٢٠٠٧) أي هيئة إذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر من نقل تغطية حية لحدث رياضي ذي أهمية وطنية إلا إذا تقاسم إشارته في الوقت نفسه مع دوردارشان. وبالإضافة إلى ذلك، تبين التشريعات المتعلقة بالأحداث الرئيسية في الهند أن تقاسم حقوق البث التلفزيوني للأحداث المذكورة ينبغي أن يتم بناءً على اتفاق لتقاسم الإيرادات بين الأطراف، وتقاسم عائدات الإعلانات بين حائز و/أو صاحب الحقوق الخاصة بالمحتوى ودوردارشان، بنسبة لا تقل عن ٧٥ إلى ٢٥. بيد أن القانون يوفر إرشادات قليلة بشأن المعايير المستخدمة لاختيار الأحداث الرياضية ذات الأهمية الوطنية، وهو إشكال قد يبلغ مداه فيما يتعلق بتغطية الفريق الوطني للكريكيت. فالكريكيت هو أكثر الرياضات شعبية في الهند وتتركه التشريعات للسلطة التقديرية للحكومة لكي تقرر أي المباريات الدولية ستُعرض من خلال التغطية المجانية على الأثير.

٢٢- ثالثاً، هناك توازن بين النهجين في أنظمة لوائح أخرى مثلاً في الاتحاد الأوروبي. ففي الاتحاد الأوروبي، اعتُمِدت التشريعات المتعلقة بالأحداث الكبرى لأول مرة في أواخر تسعينيات القرن الماضي في إطار توجيه متجدد بشأن تلفزيون بلا حدود، وأُدرِجت لاحقاً في التوجيه ١٣/٢٠١٠ المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن تنسيق بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون أو اللوائح أو الإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء بشأن توفير الخدمات الإعلامية السمعية البصرية، المعروف باسم "التوجيه المتعلق بخدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية". وتقوم هذه التشريعات على نظام حقوق مزدوج يستغل فيه الحقوق السمعية البصرية المتصلة برابطات كرة القدم الرئيسية مشغّلون يفرضون رسوماً للوصول إلى المحتوى. بيد أن هناك بعض الأحداث التي يجب بثها على التلفزيون المجاني على الأثير لأنها ذات أهمية عامة عظمى. وفي هذا الصدد، اعترفت المفوضية الأوروبية، في عام ٢٠٠٧، في كتابها الأبيض بشأن الرياضة، بالدور الحاسم الذي تؤديه الحقوق السمعية البصرية باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل في الرياضات الاحترافية. وقد تناول مجلس أوروبا في الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالبث التلفزيوني العابر للحدود، بصيغتها المعدلة وفقاً لأحكام البروتوكول رقم ١٧١، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، التعارض المحتمل بين الحقوق الأساسية للمواطنين، مثل الحق في الوصول إلى معلومات تعددية الحصول عليها، والمبادئ الاقتصادية المنطبقة على البيع الحصري للحقوق السمعية البصرية، مثل حرية إبرام العقود وحقوق الملكية. وكان هدف الاتفاقية هو الحد من شروط بيع وشراء الحقوق السمعية البصرية الحصرية. وأُعرِب عن شواغل مماثلة على مستوى الاتحاد الأوروبي في التوجيه ١٣/٢٠١٠. وتمثل هاتان المجموعتان من القواعد في هذا الصدد، في سياق مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي على السواء، الأحكام القانونية المتعلقة ببث الأحداث ذات الأهمية الكبرى للمجتمع وبالحق في تقديم تقارير موجزة للأحداث بالغة الأهمية للجمهور. وتعني المجموعة الأولى تغطية بعض الأحداث، التي تحددها الدول الأعضاء، بواسطة هيئات إذاعة مجانية على الأثير.

٢٣- ويشكل التنظيم الذاتي للمنظمات الرياضية الدولية أيضاً عاملاً ذا أهمية. فلهذه المنظمات تقاليد عريقة من التنظيم الذاتي والحوكمة. فقد وضعت، من الناحية التاريخية، قواعدها

ولوائحها الخاصة في العديد من المجالات، بما في ذلك طريقة العمل الداخلي والعلاقات بين المنظمات وقواعد اللعبة والقواعد المالية. وكان مجلس أوروبا أول منظمة حكومية دولية تعترف بحق المنظمات الرياضية الطوعية في إنشاء عمليات صنع قرارات مستقلة، بموجب الميثاق الأوروبي للرياضة (١٩٩٢؛ المنقح في عام ٢٠١١).

٢٤- ويتسم تطور قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني بمنافسة متزايدة بين مشغلي التلفزيون المدفوع الأجر وظهور الوسائل التكنولوجية الجديدة، بما في ذلك التحولات من التلفزيون الأرضي التقليدي إلى التلفزيون بالكبل والساتل ومن التلفزيون التماثلي إلى التلفزيون الرقمي، التي ساهمت مباشرة في عولمة الاقتصاد الرياضي والزيادة الكبيرة في إيرادات المنظمات الرياضية المستمدة من ترخيص الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية. ويمثل بيع الحقوق السمعية البصرية أحد أهم مصادر إيرادات المنظمات الرياضية الرئيسية، مثل الاتحاد الدولي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية.

خامساً- إنفاذ قانون المنافسة في مبيعات الحقوق السمعية البصرية

٢٥- يخضع بيع وشراء الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية للقواعد المتعلقة بالمنافسة، ولا سيما حظر الاتفاقات المانعة للمنافسة بين المشاريع وإساءة استعمال مراكز الهيمنة. ويختلف اهتمام المشاهد اختلافاً كبيراً بحسب المعايير الإقليمية والمحتوى، وهو مهم في تعريف السوق ذات الصلة. وعلى الصعيد العالمي، هناك العديد من المتغيرات التي تجعل الأسواق معرضة للممارسات المحتملة المانعة للمنافسة. وقد أدى قانون المنافسة دوراً هاماً في إنفاذ الحقوق السمعية البصرية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحداث الرياضية التي يكون عليها إقبال كبير، وله تأثير أساسي ليس فقط على المستهلكين، الذين هم المستفيدون النهائيون من العملية، بل أيضاً على الصناعات المرتبطة بهذه السوق. والرياضيون والمنظمات التي تنظم المباريات معنيون مباشرة ببيع الحقوق، غير أن الجهات التالية معنية أيضاً: هيئات الإذاعة المجانية على الأثير؛ الهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر أو التلفزيون القائم على الدفع حسب المشاهدة؛ وشركات الاتصالات؛ والمعلنون؛ والجهات الراعية؛ والمجموعات الاقتصادية، التي استثمرت في السنوات الأخيرة مبالغ طائلة في بعض الألعاب الرياضية.

١- تعريف السوق ذات الصلة

٢٦- نظراً لتنوع الرياضات واختلاف اهتمامات المشاهدين وعادات المشاهدة الوطنية، يتعلق أحد التحديات الرئيسية في تطبيق قوانين المنافسة في هذا المجال بتعريف السوق ذات الصلة. والتعريف بسيط في بعض الحالات لأن أذواق المستهلكين واضحة فيما يتعلق برياضة معينة؛ وفي حالات أخرى، تكون الأذواق أكثر اختلافاً، ويكون من الضروري إجراء تحليل أكثر استفاضة للطبيعة القابلة للاستبدال لرياضة من الرياضات مقارنة بغيرها من الأنشطة الترفيهية، بحسب الإقليم. ويجب أيضاً النظر في الجوانب المؤقتة للأحداث والمباريات الرياضية التي يكون لديها جمهور كبير ولكنها تُنظم بشكل غير منتظم، مثل كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم والألعاب الأوليمبية والبطولة الأوروبية التي ينظمها الاتحاد الأوروبي لكرة القدم. فعلى سبيل المثال، رأت المفوضية الأوروبية، في قرارها ٧٧٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، فيما يتعلق بالبيع المشترك للحقوق التجارية لدوري أبطال أوروبا الذي ينظمه الاتحاد الأوروبي

لكرة القدم، أن سوق المنتجات ذات الصلة يمكن تعريفها بأنها سوق اكتساب حقوق البث التلفزيوني لأحداث كرة القدم التي تُنظَّم بانتظام طوال السنة. ولذلك، سيشمل هذا التعريف أحداث القسمين الوطنيين الأول والثاني، وكذلك أحداث البطولة وأحداث دوري أبطال أوروبا والدوري الأوروبي. ومن شأن بث أحداث كرة القدم أن ينشئ لشبكة التلفزيون صورة علامة تجارية معينة ويسمح لهيئة الإذاعة بالوصول إلى جمهور معين لم يكن من الممكن الوصول إليه عن طريق برامج أخرى. واعتبرت المفوضية الأوروبية النطاق الجغرافي لمختلف الأسواق على أنه وطني أو مقتصر على مناطق لغوية. وعادة ما تُبَاع الحقوق السمعية البصرية لأحداث كرة القدم مثل حقوق دوري أبطال أوروبا على أساس وطني نظراً للطابع الوطني للتوزيع، الذي تحدده القواعد التنظيمية الوطنية والحواجز اللغوية والعوامل الثقافية. وعلاوة على ذلك، عادة ما لا تبيع الهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر الاشتراكات إلا للمشاهدين في إقليم معين وعادة ما تُكيَّف الدعاية لتوافق أذواقَ ولغات إقليم معين. ويبدو أن اعتبارات مماثلة تنطبق على خدمات وسائط الإعلام الجديدة.

٢٧- وفي الولايات المتحدة، لم يُولِ اهتماماً كبيراً لتعريف السوق ذات الصلة سوى قرارات قضائية قليلة مانعة للاحتكار شملت رياضات احترافية. وقد تناولت المحكمة العليا تعريف السوق مرتين، في قرار اتخذته في عام ١٩٥٩ بشأن تشجيع الملاكمة وبثها، وأيدت فيه قرار محكمة أدنى درجة بأن السوق المعنية تقتصر على مباريات الملاكمة في البطولة، وقرار اتخذته في عام ١٩٨٤ بشأن بث مباريات كرة القدم الأمريكية في الكليات، ووافقت فيه على قرار اتخذته محكمة أدنى درجة بأن السوق المعنية تقتصر على بث أحداث كرة القدم الأمريكية في الكليات. بيد أن قرارات حديثة أشارت إلى أن الرياضات الاحترافية تواجه منافسة من عدة مصادر مختلفة. وأشار قرار محكمة الاستئناف في قضية *شركة نيدل الأمريكية ضد الدوري الوطني لكرة القدم الأمريكية* إلى أن "الدوري يتنافس مع غيره من أشكال الترفيه على جمهور حجمه محدود (ولو كان كبيراً للغاية)، وأن فقدان أفراد الجمهور لفائدة أشكال بديلة من الترفيه يؤثر بالضرورة على نجاح فرادى الأفرقة"[٥]. وفي قضية تتعلق بترخيص دوري البيسبول الممتاز، أخذت المحكمة في الاعتبار أدلة تفيد بأن الدوري يتنافس في الوقت نفسه مع مرخصي الرياضات الأخرى ومرخصي غير الألعاب الرياضية في الترخيص لشعارات الأفرقة. وليس من المعروف بعد ما إذا كانت هذه العوامل ستدفع المحاكم إلى أن تعتمد للسوق تعاريف أكثر عموماً.

٢- البيع الجماعي للحقوق السمعية البصرية

٢٨- حتى الآن، ركز تطبيق قانون المنافسة على البث الرياضي أساساً على البيع الجماعي من جانب الرابطات الرياضية لحقوق البث الحصري للتغطية الحية لأحداثها. وتستند حجة التدخل التنظيمي إلى ادعاء أن البيع الجماعي عن طريق الرابطة يعني أن الأفرقة تتصرف مثل الكارتل. ومن هذا المنظور، تقيد اتفاقات البيع الجماعي المنافسة بثلاث طرق رئيسية:

(أ) إعطاء الرابطة قوة سوقية كبيرة لتملي سعر الحقوق السمعية البصرية، الأمر الذي يؤدي إلى تضخم الأسعار سواء في بداية العملية بالنسبة للهيئات الإذاعية أو في نهايتها بالنسبة للمستهلكين؛

(٥) انظر https://caselaw.findlaw.com/us-7th-circuit/1291215.html.

(ب) الحد من توافر الحقوق للأحداث الرياضية لأن الأفرقة قد يساورها القلق بأن تغطية الأحداث بالبث الحي سيؤدي إلى تقويض إيرادات الحضور؛

(ج) تعزيز المركز السوقي لأهم الهيئات الإذاعية إذ قد تكون جهات التشغيل الوحيدة القادرة على المزايدة على جميع الحقوق في صفقة إجمالية.

٢٩- ونظراً للسمات الخاصة بهذا القطاع، يثير تسويق الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية شاغلين رئيسيين يتصلان بالمنافسة، تحديداً فيما يتعلق بالبيع المشترك للحقوق السمعية البصرية والحصرية الإقليمية.

٣٠- وقد أصبح البيع المشترك للحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية الممارسة المهيمنة منذ أن أوضح قراران صادران عن المفوضية الأوروبية بشأن الدوري الألماني والدوري الإنكليزي الممتاز ودوري أبطال أوروبا للاتحاد الأوروبي لكرة القدم مشروعية هذه الممارسة في ظل شروط صارمة[٦]. وقبل هذين القرارين، كانت هيئات المنافسة الوطنية قد حظرت البيع المشترك على أساس القواعد الوطنية المتعلقة بالمنافسة. وفي تسعينيات القرن الماضي، كانت هيئات المنافسة في ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا قد شرعت في إجراءات بشأن البيع المشترك للحقوق الإعلامية لأحداث كرة القدم ورأت أنها مانعة للمنافسة. وقد قررت المفوضية الأوروبية باستمرار أن البيع المشترك يشكل قيداً أفقياً للمنافسة وينتهك المادة ١٠١(١) من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي. بيد أن ترتيبات البيع المشترك قد يشملها الاستثناء في المادة ١٠١(٣) لأن هذه الاتفاقات، كما ورد في القرار ٧٧٨/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، يمكن أن ينتج عنها ما يلي:

(أ) تحسينات في الإنتاج أو التوزيع، من خلال إنشاء منتج جيد ذي علامة تجارية يركز على الدوري ويُباع من خلال نقطة بيع واحدة؛

(ب) زيادة الفعالية بخفض تكاليف المعاملات بالنسبة لمشغلي الوسائل السمعية والبصرية والنوادي والاستجابة لمطالب الهيئات الإذاعية؛

(ج) إتاحة مزايا التسويق، مثل وضع علامة تجارية لمنتجات وخدمات موحدة تركز على الدوري؛

(د) تمكين المستهلكين من الاستفادة من الفوائد النابعة من الاتفاق.

٣١- ورأت المفوضية الأوروبية أن البيع المشترك للحقوق السمعية البصرية لأحداث دوري أبطال أوروبا من غير المرجح أن يقضي على المنافسة فيما يتعلق بجزء كبير من الحقوق السمعية البصرية المعنية. وتفاوضت المفوضية الأوروبية على عدة تغييرات هامة في طريقة بيع الاتحاد الأوروبي لكرة القدم حقوق أحداث دوري أبطال أوروبا، بما في ذلك اعتماد مدة ثلاث سنوات كحد أقصى لطول أي صفقة حصرية، وتقسيم حقوق التلفزيون إلى عدد من المجموعات المنفصلة وتجزئة الحقوق الإعلامية الجديدة. وطُبِّقت المبادئ نفسها في القرارات المتعلقة بالدوري الألماني والدوري الإنكليزي الممتاز، اللذين اشترطت فيهما المفوضية الأوروبية تعديلات مختلفة والتزامات تشمل، على سبيل المثال، مدة قصيرة ونطاقاً محدوداً للحقوق الحصرية، وإجراءً شفافاً

(٦) قرار المفوضية المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن دعوى بموجب المادة ٨١ من [معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية]؛ قرار المفوضية المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشأن دعوى بموجب المادة ٨١ من [معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية] والمادة ٥٣(١) من [الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية].

لعمية تقديم العطاءات، واحتفاظ النوادي بمبيعات بعض الحقوق السمعية البصرية، وشرطاً احتياطياً يمكن أن تعود بموجبه بعض الحقوق غير المباعة إلى النوادي للتسويق الفردي. ويمثل النهج المعتمد في قانون المنافسة في أوروبا، على الصعيد الوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي على السواء، في معاملة الحقوق السمعية البصرية للبرامج الرياضية الحية الحصرية، ولا سيما فيما يتعلق بكرة القدم، وفقاً لمبدأ التسهيلات الأساسية.

٣٢- ومن بين هذه الشروط، قد يتمثل أهم قيد أدخلته المفوضية الأوروبية على الحرية التعاقدية في قاعدة عدم قبول مشترٍ واحد، وهو التزام من جانب رابطات كرة القدم الوطنية في أوروبا، بما في ذلك الدوري الأول (فرنسا)[٧]، والدوري الألماني[٨]، ودوري الدرجة ألف (إيطاليا)[٩]، والدوري الإنكليزي الممتاز[١٠] من أجل ضمان عدم منح أي مقدم عطاء وحيد جميع الحقوق السمعية البصرية الحصرية للبث الحي للمباريات. ويتعلق النقد الرئيسي لهذه القاعدة بمعاقبة المستخدمين النهائيين. ويعني ذلك أن القاعدة، إن طُبِّقت، يكون على المشاهدين أن يدفعوا ما لا يقل عن اشتراكين لمشاهدة جميع الأحداث الخاصة بفريق معين.

٣٣- ويمكن النظر في مثال إسبانيا فيما يتعلق ببيع الحقوق. فحتى وقت قريب، كانت نوادي كرة القدم المختلفة هي التي تبيع الحقوق السمعية البصرية. وقامت رابطة كرة القدم الاحترافية بإدارة هذه الحقوق حتى الموسم ١٩٩٨/١٩٩٧ عندما بدأ كل نادٍ يتفاوض على مبيعات حقوقه الخاصة عقب اتفاق توصلت إليه الجمعية العامة للرابطة في عام ١٩٩٦. وتغير ذلك مرة أخرى بعد أن اعتمدت الحكومة قانون المرسوم الملكي ٢٠١٥/٥ بشأن التدابير العاجلة المتعلقة بتسويق حقوق استغلال المحتويات السمعية البصرية لمباريات كرة القدم الاحترافية، الذي ينظم تسويق الحقوق السمعية البصرية لبث مباريات كرة القدم، وكذلك توزيع الإيرادات المحصلة[١١]. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون على البيع المشترك للحقوق السمعية البصرية ويعهد إلى رابطة كرة القدم الاحترافية بإدارة الحقوق المتصلة بالدوري الإسباني والكأس الوطنية والاتحاد الملكي الإسباني لكرة القدم وكأس الملك. وأدى هذا التغيير إلى زيادة بنسبة ٣٢ في المائة في الدخل السنوي للدوري الإسباني. وتشرف اللجنة الوطنية المعنية بالأسواق والمنافسة على الاتفاقات المبرمة

(٧) الأحكام ذات الصلة مدونة في المادتين L333-2 وL333-3 من قانون الرياضة والبيع المشترك لتراخيص الحقوق الإعلامية للرياضة من جانب الرابطات الاحترافية؛ ويجب أن تُعرَض الحقوق المقدمة عن طريق إجراءات مناقصة عامة وغير تمييزية في دفعات مختلفة لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

(٨) في عام ٢٠١٦، قدمت الجمعية الألمانية لكرة القدم والرابطة الألمانية لكرة القدم قائمة من الالتزامات إلى مكتب الكارتلات الاتحادي بشأن معايير منح الحقوق الإعلامية عن مباريات القسمين الأول والثاني للموسم ٢٠١٨/٢٠١٧ فصاعداً، بما في ذلك، على وجه الخصوص، قاعدة عدم قبول مشترٍ واحد، التي لن يمكن بموجبها لأي مقدم عطاءات وحيد أن يقتني حقوق بث جميع المباريات الحية للدوري الألماني؛ وأعلن مكتب الكارتلات الاتحادي أن الالتزامات ملزمة قانوناً.

(٩) ينظم المرسوم التشريعي رقم ٩(٢٠٠٨) البيع المشترك الإلزامي للحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية؛ وتشير المادة ٣ إلى أن الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية مملوكة ملكية مشتركة لمنظم المنافسة ذات الصلة ومنظم أو مضيف كل حدث يتعلق بتلك المنافسة.

(١٠) أُخِذ في الاعتبار في قرار مكتب الاتصالات المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦ والمنفَّذ في إطار قانون المنافسة (١٩٩٨)، بشأن ما إذا كانت ترتيبات البيع المتعلقة بالدوري الإنكليزي الممتاز تقيد المنافسة أو تشوهها، قرار الدوري الإنكليزي الممتاز القاضي بزيادة عدد المباريات المتاحة للبث الحي في المملكة المتحدة ليصل إلى ما لا يقل عن ١٩٠ مباراة في كل موسم اعتباراً من الموسم ٢٠٢٠/٢٠١٩، أي بزيادة ما لا يقل عن ٢٢ مباراة في كل موسم مقارنة بالعدد الذي بيع لأغراض البث الحي في مناقصة الدوري الإنكليزي الممتاز في عام ٢٠١٥.

(١١) انظر http://www.boe.es/diario_boe/txt.php?id=BOE-A-2015-4780.

بين رابطة كرة القدم الاحترافية والهيئات الإذاعية، وفي عام ٢٠١٥، أبلغت عن اقتراح الرابطة بشأن البيع المشترك للحقوق السمعية البصرية للموسمين ٢٠١٦/٢٠١٧ و٢٠١٨/٢٠١٩.

٣٤- وفيما يتعلق بالحصرية الإقليمية، تقبل المفوضية الأوروبية القيود الإقليمية المفروضة على الوصول إلى المحتوى، ولكنها لا تقبلها عندما تكون الحصرية الإقليمية مطلقة. وتعني الحماية الإقليمية المطلقة أن المرخص لهم يُحظر عليهم البيع في أراضي غيرهم من المرخص لهم ليس بشكل نشط فحسب، بل أيضاً بشكل سالب، أي بالاستجابة للطلبات غير الملتمسة من العملاء الموجودين في بلدان أخرى. وقررت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في القرارات المتصلة بالدوري الإنكليزي الممتاز، أن نظام اتفاقات التراخيص الحصرية إقليمياً الذي وضعته رابطة الدوري الإنكليزي الممتاز، والذي يمنع المرخص لهم من توريد أجهزة فك التشفير التي تمكن من الحصول على موضوع أصحاب الحقوق المحمي من الاستخدام خارج الإقليم بمقتضى اتفاق الترخيص، يشكل تقييداً للمنافسة محظوراً بموجب المادة ١٠١ من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي. وأفادت محكمة العدل بأن تجزئة الأسواق بهدف وحيد هو إنشاء فوارق مصطنعة في الأسعار بين الدول الأعضاء، وبالتالي تحقيق أقصى قدر من الأرباح، لا يمكن أن يتوافق مع المعاهدة. وفي هذه الحالة، لم تستوف هذه القيود الإقليمية شروط الإعفاء بموجب المادة ١٠١(٣) من المعاهدة، التي تنص على إعفاء يستند إلى المساهمة في تحسين إنتاج أو توزيع السلع أو في تعزيز التقدم التقني أو الاقتصادي. ومن المرجح أن يكون لهذا الحكم تشعبات بعيدة المدى للممارسات التجارية الحالية في قطاع البث الإذاعي، ليس فيما يتعلق بالرياضة فحسب، بل أيضاً الأفلام وغيرها من المحتوى عالي الجودة الذي يتيحه مشغلو التلفزيون المدفوع الأجر بالساتل. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، توصل البرلمان الأوروبي إلى اتفاق غير رسمي مع مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع لائحة تنظيمية تتعلق بإمكانية نقل المحتوى الإلكتروني عبر الحدود. ومن عام ٢٠١٨ فصاعداً، سيكون بإمكان المواطنين الأوروبيين الذين يسافرون إلى دولة عضو أخرى في الاتحاد الأوروبي الاحتفاظ بالاشتراكات المتعلقة بالمحتوى الإلكتروني، من قبيل الرياضة والموسيقى والألعاب والأفلام؛ ولن تُقيَّد قابلية النقل من حيث الوقت وستنطبق على كل محتوى الخدمة القائمة على الاشتراك وعلى الخدمات المجانية التي تود المشاركة.

٣٥- وفي الولايات المتحدة، أُعفِيت بعض الأنشطة المتصلة ببث الرياضات الاحترافية من قوانين مكافحة الاحتكار. فقد أعفى قانون البث الرياضي (١٩٦١) من قوانين مكافحة الاحتكار تجميع الحقوق السمعية البصرية التي تحظى بالرعاية لبيعها كمجموعة من جانب الرابطات الاحترافية للبيسبول وكرة السلة وكرة القدم الأمريكية والهوكي. وأبطل هذا القانون القرار الصادر عن محكمة محلية كانت قد أعلنت أن عقداً بين الرابطة الوطنية لكرة القدم الأمريكية وشبكة تلفزيون كبرى محظور بموجب أحكام أمر قضائي ناتج عن دعوى سابقة لمكافحة الاحتكار. وهكذا، فحتى لو كانت العقود التلفزيونية الجماعية تخضع للتدقيق بموجب القانون، فإنها مع ذلك قد يُسمَح بها لأن الرابطة تُعتبَر كياناً اقتصادياً وحيداً في تسويق ألعابها أو لأن العمل الجماعي الذي تقوم به الأفرقة يُعتبَر إما تابعاً للأهداف المشروعة التي يسعى إليها المشروع المشترك أو معقولاً فيما عدا ذلك. وشمل أبرز قرار للمحكمة العليا، في قضية *الرابطة الوطنية للرياضة في الكليات ضد مجلس حكام جامعة أوكلاهوما*، بث مباريات لكرة القدم الأمريكية في الكليات وكان يتعلق بالحدود التي فرضتها الرابطة على البث التلفزيوني لهذه المباريات. ويُستشهَد بهذه القضية على نطاق واسع حتى في المجالات الخارجة عن نطاق الرياضة على مستوى الكليات.

٣٦- وفي نيوزيلندا، لا توجد أحكام قانونية تجيز للرابطات أو الاتحادات الاحترافية بيع الحقوق التلفزيونية لألعاب الأفرقة الأعضاء في كل منها كمجموعة دون انتهاك قانون المنافسة. ولكن، حتى الآن، لم يقدم للمحاكم أي طعن في ممارسة تجميع الحقوق السمعية البصرية المتصلة بالرياضة.

٣٧- وفي الهند، لم يؤثر قانون المنافسة إلا قليلاً على البث الرياضي. ولكن، نظراً لأهمية الكريكيت بالنسبة للهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر، تناولت لجنة المنافسة في الهند، في أمر مؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في إطار القضية رقم ٢٠١٠/٦١، منح حقوق الامتياز والإعلام والرعاية من قبل مجلس المراقبة المعني بالكريكيت في الهند في سياق الدوري الممتاز ورأت أن المجلس قد أساء استخدام مركزه المهيمن.

٣٨- ومسائل المنافسة في بيع الحقوق السمعية البصرية للأحداث الرياضية الكبرى مهمة للبلدان المتقدمة والنامية على السواء نظراً للاهتمام المشترك لدى المشاهدين بالأحداث المبثوثة والانتقال إلى نظم الإذاعة الرقمية في معظم البلدان النامية. وقد شجع التقارب التكنولوجي المنافسة، ومن ثم واجهت هيئات المنافسة في عدد من البلدان النامية قضايا الوصول إلى الأسواق والممارسات المانعة للمنافسة في السنوات الأخيرة[١٢]. وقد تكون التحديات التنظيمية التي تواجهها هيئات منافسة أكثر خبرة والقرارات التي تتخذها بمثابة أمثلة مرجعية هامة للهيئات الصغيرة والفتية التي تواجه الممارسات التقييدية للجهات الفاعلة الدولية.

سادساً- تحديات المستقبل

٣٩- تمثل الرياضات الاحترافية منتجاً استهلاكياً كبيراً في جميع أنحاء العالم. ويؤكد الاعتراف بما يمكن أن يكون للأحداث الرياضية الكبرى من آثار إيجابية على المجتمع أهمية بثها لأن من المستبعد أن يتمكن جميع المهتمين بحدث معين من الحضور شخصياً. ويعني ذلك أن التغطية الحية المجانية على الأثير لأهم الأحداث ما زالت تشكل سبيلاً هاماً للتحقيق الفعال للأهداف المتصلة بحق المواطنين في الحصول على المعلومات.

٤٠- وهناك ما لا يقل عن تحديين يؤثران على بيع حقوق البث الرياضي هما الاضطراب الرقمي وزيادة القرصنة والبث التدفقي غير المشروع.

٤١- فالاضطراب الرقمي في البث الرياضي يحدث في جميع أنحاء العالم. وقد كان لظهور التكنولوجيات الجديدة أثر عميق على طريقة استهلاك المشاهدين للبث الرياضي، مع انتقال الاستهلاك إلى الأجهزة المتنقلة أولاً، مثلما يحدث أيضاً في قطاعي الموسيقى والأفلام. ويشمل هذا التغيير العوامل الأساسية العامة الثلاثة التالية:

(أ) تحولاً في سلوكيات المشاهدة والعادات الاستهلاكية لدى محبي الرياضة الحديثة؛

(ب) مشهد الحقوق الإعلامية المتغير باستمرار وانتشار وسائط الإعلام الرقمية؛

(ج) ظهور تكنولوجيات جديدة يمكن الاستفادة منها لإيجاد مستويات غير مسبوقة من المشاركة، بما في ذلك زيادة مستويات سرعة النطاق العريض، والنمو الهائل للواي فاي المجاني، بما في ذلك في مباني الأحداث الرياضية، والتطور المتزايد لكاميرات الهواتف الذكية.

(١٢) انظر the compilation of documents of the Global Forum on Competition of the Organization for Economic Cooperation and Development, available at http://www.oecd.org/competition/competition-television-broadcasting.htm.

٤٢- وفي السنوات الأخيرة، كان هناك انخفاض في بث الألعاب الرياضية الأكثر إقبالاً على التلفزيون المجاني على الأثير، لصالح التلفزيون المدفوع الأجر، وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في القرصنة والبث التدفقي غير المشروع.

٤٣- وفي الموسم ٢٠١٢-٢٠١٣، كان هناك قرابة ٠٠٠ ٣٣ مصدر من مصادر البث التدفقي الحي غير المأذون به لمباريات الدوري الإنكليزي الممتاز وحوالي ٠٠٥ ١٧ لمباريات الدوري الألماني؛ ويمثل هذا الأخير زيادة كبيرة بنسبة ٦٤٧٫٨ في المائة بالمقارنة مع أرقام الموسم ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتعرف نوعية هذا البث التدفقي تحسناً سريعاً يُعزى جزئياً إلى الانتشار الواسع لتكنولوجيا منخفضة التكلفة تيسر عمليات إعادة إرسال مواد البث الإذاعي بطريقة غير مشروعة. وقد تجاوز البث التدفقي غير المشروع المستخدمين الأفراد إلى الأماكن التجارية[١٣].

٤٤- ويتبين حجم التحديات التي تواجهها الهيئات المذيعة للأحداث الرياضية في مكافحة القرصنة من كون أكثر من نصف جيل الألفية يشاهدون مصادر بث تدفقي غير مشروعة للأحداث الحية. واستناداً إلى إحدى الدراسات الاستقصائية، شاهد ٥٤ في المائة من جيل الألفية مصادر بث تدفقي غير مشروعة لأحداث رياضية حية ويعترف ثلثهم بأنهم يشاهدونها بانتظام، بالمقارنة مع ٤ في المائة ممن تجاوزوا ٣٥ عاماً، أما من يتراوح سنهم بين ١٨ و٢٤ عاماً فهناك أيضاً نصف احتمال، بنسبة تتراوح بين ١٢ و٢٤ في المائة، بأن يشتركوا في خدمات التلفزيون المدفوع الأجر[١٤]. وقد أصبح البث التدفقي غير المأذون به للبث الرياضي الحي عبر الإنترنت أحد الشواغل الرئيسية في وسائط الإعلام الرياضية لأن الهيئات الإذاعية فقدت ما تُقدَّر قيمته ببلايين الدولارات من عقود البث الرياضي وصفقات الرعاية.

٤٥- وقد تسبب حجم هذه المشكلة في ضرر بالغ لأصحاب الحقوق الرياضية والهيئات الإذاعية على حد سواء. وبالنظر إلى الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة المطلوبة للحصول على التراخيص الحصرية للأحداث الرياضية، فإن انتهاك حقوق الملكية الفكرية يسبب ضرراً كبيراً لأصحاب الحقوق. وفي الأجل الطويل، يعرِّض ذلك أيضاً للخطر قيمة تلك الحقوق وبالتالي إيرادات المنظمات الرياضية. ويشير تقرير للمرصد الوطني للاتصالات ومجتمع المعلومات إلى أن تكلفة فقدان الدخل بسبب القرصنة في إسبانيا، في عام ٢٠١٥، بلغ ٦٦٩ ١ مليون يورو، نظراً إلى الوصول غير المشروع إلى ٣٠٧ ٤ مليون مصنف من المحتوى الرقمي بقيمة سوقية قدرها ٠٨٥ ٢٤ مليون يورو، منها مبلغ ١٨٦ مليون يورو للبرامج التسلسلية و٥٧٣ مليون يورو للأفلام و١٧٤ مليون يورو لكرة القدم[١٥]. ومن شأن زيادة تدريجية في القرصنة والبث التدفقي غير المشروع عبر شبكة الإنترنت أن يحد من فواتير مشغلي التلفزيون والمنظمات والأفرقة والنوادي الرياضية. وفي بعض الرياضات، تمثل الإيرادات المتأتية من الحقوق التلفزيونية أكثر من ٥٠ في المائة من فواتير النوادي؛ وإذا أُخِذ ذلك في الاعتبار، يكون من الواضح أن تأثير هذه الممارسات يمكن أن يكون له وقع على استمرار الرياضة الاحترافية في شكلها الحالي.

(١٣) البرلمان الأوروبي، ٢٠١٧.

(١٤) *The Guardian*, 2017, More than half of young people watch illegal streams of live sports, study finds, 26 April.

(١٥) National Observatory for Telecommunications and the Information Society, 2016, Observatory of piracy and habits of consumption of digital content، متاح في الموقع الشبكي التالي: http://lacoalicion.es/wp-content/uploads/ejecutivo-observatorio-2015-vd-es.pdf (نُفِذ إليه في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨).

سابعاً- الاستنتاجات والمسائل المطروحة للمناقشة

٤٦- يكتسي موضوع بيع الحقوق السمعية البصرية في مجال الرياضة أهمية بالغة للحفاظ على رياضة النخبة الاحترافية في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحاضر، يتأتى تمويل أكثر من ٥٠ في المائة من المنظمات والأفرقة الرياضية في هذا المستوى من بيع الحقوق السمعية البصرية. وبالمثل، يحصل مشغلو التلفزيون على أرباح أكبر حجماً من المعلنين أو المشتركين إذا كان بث برامج رياضية كبرى مدرجاً في برامجها. وقد أدى التكافل بين البث الإذاعي والرياضات الاحترافية إلى زيادة كبيرة في أسعار الحقوق السمعية البصرية وإلى درّ أرباح أكبر حجماً للمنظمات والأفرقة، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع مستوى مرتبات رياضيي النخبة وعقودهم، مع ما ينتج عن ذلك من خطر الحاجة إلى معالجة هذه المدفوعات إن دخل القطاع في أزمة مالية.

٤٧- وتؤدي هيئات المنافسة دوراً هاماً في بيع الحقوق السمعية البصرية. وهي بحاجة إلى رصد المعايير المنطبقة على بيع هذه الحقوق وكذلك مدة العقود للسماح للمذيعين في السوق بالتناوب في الوصول إلى المحتوى.

٤٨- وإن ضمان وصول المشاهدين إلى محتوى الأحداث الرياضية عن طريق البث التلفزيوني، وبخاصة الأحداث الرئيسية ذات الاهتمام العام، وتيسير الإنصاف في مشاركة المذيعين في عملية بيع الحقوق السمعية البصرية يشكلان جانبين من الجوانب التي تثير قلق السلطات العامة، ولا سيما هيئات المنافسة، التي اضطرت إلى التدخل لوضع مبادئ توجيهية لبيع هذه الحقوق.

٤٩- وقد أدت التكنولوجيا الجديدة إلى زيادة في قرصنة البرامج وإعادة إرسالها بطريقة غير مشروعة عبر شبكة الإنترنت، ويشكل ذلك تحدياً هاماً لأن القرصنة والبث التدفقي غير المشروع يخفضان رقم أعمال مشغلي التلفزيون. وتتوقف الردود على هذه التحديات على الشباب الذين اعتمدوا بالفعل عادات جديدة لمشاهدة الأحداث الرياضية الكبرى باستخدام آخر جيل من وسائط الإعلام الرقمية وهم معرضون أيضاً لتحديات متصلة بتطوير تكنولوجيات جديدة. وإذا استمر اتجاه القرصنة والبث التدفقي غير المشروع، قد يتفاقم خطر حدوث أزمة مالية في قطاع البث الرياضي.

٥٠- وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة النظر في الأسئلة التالية المطروحة للمناقشة:

(أ) أدى ارتفاع الرسوم التي تدفعها الهيئات الإذاعية التلفزيونية عن الحقوق السمعية البصرية إلى زيادة أرباح الأندية الرياضية ومرتبات الرياضيين، ولكن هل يمكن استدامة ذلك مع مرور الوقت، وما هي التدابير التي يمكن الاضطلاع بها لضمان الاستدامة؟

(ب) على التلفزيون المدفوع الأجر أن يقترح أحداثاً رياضية كبرى لجلب المشتركين؛ من أجل ضمان المساواة في الوصول إلى هذا المحتوى، هل تكفي قواعد المنافسة الحالية أم من الضروري وضع لوائح محددة بشأن هذه المسألة؟

(ج) هناك اتجاه متزايد لمنح الحقوق السمعية البصرية للهيئات الإذاعية للتلفزيون المدفوع الأجر والتلفزيون القائم على الدفع حسب المشاهدة؛ ولما أصبح وصول المشاهدين إلى المحتوى هكذا أكثر تكلفة، وبخاصة في البلدان النامية، هل من المستصوب توسيع الوصول

المفتوح لمشاهدة الأحداث الرياضية الكبرى وما هي المعايير التي ينبغي تطبيقها على بيع الحقوق في البلدان النامية لضمان التنافس بين المذيعين، وما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به هيئات المنافسة في هذا الصدد؟

(د) كانت هناك زيادة في القرصنة والبث التدفقي غير المشروع، وهناك تزايد في عدد المشاهدين الشباب غير الراغبين في الدفع لمشاهدة الأحداث الرياضية الكبرى بدلاً من مشاهدتها مجاناً؛ فهل يمكن أن يهدد ذلك تمويل رياضة النخبة وما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تنفذها السلطات والمنظمات الرياضية والهيئات الإذاعية لخفض البث التدفقي غير المشروع؟

(هـ) نظراً للاهتمام بالأحداث الرياضية المبثوثة في البلدان النامية، هل هناك أي تحديات وتوصيات محددة ينبغي مناقشتها؟